

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر

The National Agency to Support Youth Employment and its role in supporting, succeeding and activating entrepreneurial projects in Algeria

L'Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes et son rôle d'accompagnement, de réussite et d'activation de projets entrepreneuriat en Algérie

د. قارة ابتسام^(أ)، د. بن ياني مراد^(ب)، أ. بو عقل مصطفى^(ج)

(أ): استاذة محاضرة (أ)، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، ibtissem.kara@cu-relizane.dz

(ب): استاذ محاضر (ب)، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، mourad.beniani@cu-relizane.dz

(ج): استاذ مساعد (ب)، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، mustapha.bouakel@cu-relizane.dz

تاريخ إرسال المقال: 2019/05/26 إرسال المقال من اجل التعديل: 2019/10/16 قبول المقال للنشر: 2019/12/02

الملخص: تلعب المشاريع المقاولاتية الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الجديدة، حيث تساعد تلك المشاريع في التنمية الصناعية وتساعد على تحقيق نمو اقتصادي عادل ومتوازن، خاصة بعد دخول المرأة لهذا المجال والقيمة المضافة التي قدمتها له. ولقد أدركت الدول العربية ومن بينها الجزائر أهمية المقاولاتية في التنمية الاقتصادية سواء كان صاحب المشروع رجلا أو امرأة، لذا وضعت العديد من الأجهزة والآليات لدعم هذه المشاريع، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أولى الهيئات التي تم إنشاؤها، لذا سنحاول في هذه الدراسة تحديد مدى تقدم هذه الأخيرة الدعم لصاحبات مشاريع المقاولاتية بولاية غليزان من خلال دراسة مسحية لعينة من المقاولات بالولاية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية النسوية، أجهزة الدعم، الوكالة الوطنية لدعم الشباب، الجزائر

Abstract:

Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle important dans la réalisation des objectifs du développement économique, du moment que ces projets contribuent d'une part au développement industriel, et assurent d'autre part, une croissance économique équilibrée, notamment suite à l'investigation des femmes le domaine de l'entrepreneuriat en y apportant une valeur ajoutée.

Les pays arabes dont l'Algérie, ont pris conscience de l'importance de l'entrepreneuriat dans le développement économique, et ceci même si le projet est mené par un homme ou une femme. Dans ce cadre, de nombreux dispositifs et mécanismes ont été mis en place par le gouvernement Algérien, à même de soutenir et stimuler l'entrepreneuriat et accompagné le porteur de projet dont l'Agence Nationale de Soutien pour l'Emploi des Jeunes.

A travers ce papier, nous allons donc essayer de déterminer quelles sont les aides apportées par l'ANSEJ aux femmes entrepreneurs de la wilaya de Relizane, à travers une étude de terrain menée auprès des femmes entrepreneurs de la même wilaya.

Mots clés: Entrepreneuriat Féminin, Dispositifs d'Aide, ANSEJ, Algérie.

*: Corresponding author :kara ibtissem

1. مقدمة:

لقد ازداد الاهتمام حول إيجاد الطرق والوسائل المثلى التي تسهم في تذليل المصاعب التي تواجه مقاولي المشاريع، إذ انتهى الأمر إلى إقامة الحكومات للعديد من شبكات الدعم والمرافقة بهدف مساعدة ومتابعة المقاولين في تجسيد أفكارهم على أرض الواقع، من خلال تزويدهم بالنصح والاستشارة اللازمة فيما يخص كل المراحل التي تمر بها عملية الإنشاء، ويتجلى هذا الاهتمام في إعداد بنيتها الأساسية ونواتجها الحقيقية ولاستثمار مواردها البشرية باعتماد برامج تكوينية لتزويد أصحاب المشاريع المقاولاتية بالمعارف والمهارات اللازمة لتعزيز روح المقاولاتية، ويعود اهتمام معظم الاقتصاديات في الوقت الراهن بالمقاولاتية لما لها من آثار إيجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، لذا تحاول الدول في كل مرحلة اتخاذ جملة من الاجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال، وحث المزيد من الشباب للولوج لهذا المجال، كما بات معروفاً أنه من غير الممكن التحدث عن نمو اقتصادي مستدام، دون إدماج المرأة التي تمثل نصف المجتمع، خاصة دورها في الجانب المقاولاتي، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن هناك ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي النسوي والنمو، حيث أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد، كما أن نسبة إدماج المرأة في سوق العمل يعتبر أحد عوامل التباين بين الكثير من الاقتصاديات، كل هذا من شأنه حث جميع الجهات المعنية على الاهتمام بالظاهرة والسعي للبحث عن الطرق التي تساعدهم على استغلالها وكيفية الاستفادة منها

1.1. إشكالية الدراسة:

لقد حاولت الجزائر منذ أكثر من عقد من الزمن إرساء استراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة، وتفعلبه من خلال الاهتمام بتعليمها وتعزيز دورها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الإحصائيات التي كشفتها التقارير المحلية والدولية، أظهرت أن نسبتها ليست بالمشجعة، على الرغم من أنه في الآونة الأخيرة تم تسجيل ارتفاع محسوس لنسبة المقاولاتية النسوية في الجزائر. وعلى ضوء هذا تم طرح الإشكالات المصاغ في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المقاولاتية النسوية؟

- ويمكن الإشارة إلى الاهتمامات الأخرى المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال الأسئلة الفرعية التالية:
- ما واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر؟ وماهي أهم الآليات الموضوعية لتشجيعها؟
- ما هي الدوافع التي تشجع المرأة على إنشاء عملها الخاص وماهي مختلف العوائق التي تواجهها؟
- هل هناك دعم إداري ومالي لمشاريع المقاولاتية النسوية من قبل الجهات الحكومية المعنية بالمرافقة؟

2.1. فرضيات الدراسة :

- أهم ما يدفع المرأة للعمل المقاولاتي هو الرغبة في تحقيق الاستقلالية وإثبات الذات.
- أهم ما يمنع المرأة من مزاوله النشاط المقاولاتي هو معارضة الأسرة والبيئة التي تعيش فيها.
- تعتبر وكالة دعم تشغيل الشباب الآلية الوحيدة والمناسبة التي تساهم في دعم المقاولاتية النسوية.

3.1. أهمية الدراسة:

تتلور أهمية بحثنا من الأهمية الاستراتيجية التي تتمتع بها المقاولاتية النسوية في مختلف اقتصاديات العالم عامة وفي الاقتصاد الجزائري خصوصا، كما أنها تساهم في فتح مناصب التشغيل بالإضافة إلى تحقيق النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة للمكانة التي تحتلها في

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وانجاح وتفعيل المشاريع المقاولة في الجزائر
الجزائر والاهتمام الكبير الذي تلقاه من طرف الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة. كما تتجلى أيضا أهمية بحثنا في معرفة الواقع
المقاولاتي النسوي وذلك من خلال توفير معلومات ملائمة وكافية في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات.

4.1: حدود الدراسة:

- حدود موضوعية: دراسة مختلف آليات المرافقة المتبعة من طرف الجزائر في دعم المقاولة النسوية .
- حدود جغرافية: الاعتماد على آراء النساء المقاولين في الجزائر وبالتحديد في ولاية غليزان.
- حدود زمنية: الإطار الزمني تم إعداد هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 2016 إلى أبريل 2017.

5.1. منهج الدراسة :

قصد الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المحورين الأول والثاني، في حين تم
اللجوء إلى منهج دراسة حالة في المحور الثالث من خلال تقنية الاستبانة قصد جمع البيانات وتحليلها.

6.1 هيكل الدراسة:

- المحور الأول: واقع المقاولة النسوية في الجزائر؛
- المحور الثاني: الآليات الحكومية الموجهة لدعم مشاريع المقاولة في الجزائر؛
- المحور الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المقاولة النسوية بولاية غليزان.

2. الإطار النظري للدراسة:

المحور الأول: واقع المقاولة النسوية في الجزائر

1. تعريف المقاولة:

تعددت التعاريف ذات الصلة بمفهوم المقاولة إلا أنها متقاربة من حيث المعنى العام والمحتوى، ونذكر من بين أهمها التعريفات
التالي:

تتعلق التعاريف الأولى بالتطور التاريخي لمفهوم المقاولة والذي ظهر أول مرة في بداية القرن السادس عشر، إذ اخذ المفهوم وقتها
معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشافات العسكرية. إذ بقي هذا المفهوم متداولاً في نفس السياق إلى غاية
مطلع القرن الثامن عشر أين دخل مفهوم المقاولة إلى النشاطات الاقتصادية، حيث عرفت المقاولة على أنها ممارسة مختلف الأعمال
والأنشطة الاقتصادية التي تحمل في طياتها روح المخاطرة والمغامرة، مع ضمان النجاح من خلال الإدارة المتخصصة.¹
المقاولة هي القدرة والرغبة في تنظيم و إدارة الأعمال بكافة أنواعها، عن طريق إنشاء شيء جديد ذو قيمة، وتخصيص الوقت
والجهد والمال اللازم للمشروع، وتحمل المخاطرة المصاحبة، واستقبال المكافئة الناتجة. بغرض الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية و
الاجتماعية.²

ركز التعريف السابق على إبراز صفات ومزايا مفهوم المقاولة، والتي يمكن حصرها في الآتي:³

- الإبداع تعتبر المقاولة أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى بمختلف أشكاله.
- المقاولة هي جهد موجه للتنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع.
- المقاولة هي مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية المستندة للمبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة
التغير.

• المقاولة تعني الإدراك الكامل للفرص والتحديات.

• إن المقاولة هي نتج أو مسار يتبعه الفرد المقاول من اجل انجاز عمل مقاولاتي خاص به.

وفي نفس السياق الذي ينظر إلى المقاولة من جانب الإبداع والتجديد والذي يعطي بعدا جديدا لمفهوم المقاولة والمقاول، يمكن تعريف المقاولة ب: المقاولة هي حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد و ذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة".⁴

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن التعريف الأخير هو أوضح وأشمل تعريف لمفهوم المقاولة إذ يجمع ما بين الفرصة، والمخاطرة عن طريق اغتنام هذه الفرصة، ثم الإبداع من اجل ضمان النجاح.

2. مفهوم المقاول:

يرى Mark Casson أن المقاول هو شخص متخصص في صنع القرار يمتلك معرفة بديهية تمكنه من الاستغلال الأمثل للموارد النادرة والتعامل معها من اجل الوصول إلى أهدافه⁵، في حين قدم Joseph Schumpeter بعدا جديدا لمفهوم المقاول والمقاولة، فقد ربط المقاول بالشخص المبدع والمبتكر والمجدد فهو كل من يستطيع : إنتاج منتج جديد، استحداث أسلوب إنتاج جديد، فتح منفذ جديد للسوق، اكتشاف مصدر جديد للمواد الأولية، تنظيم جديد للإنتاج.⁶

3. تأنيث مفهوم المقاول:

يمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا، كما تساهم في تسييرها الجاري⁷. يتفق هذا التعريف مع المعنى المتداول لمفهوم المقاول، كما يبين لنا بان المرأة الراغبة في خوض مجال المقاولة تنطبق عليها نفس الخطوات التي تنطبق على الرجل تماما.

أما البعض الآخر فينظر للمرأة المقاولة على أنها تلك المرأة التي تمتلك خصائص ومميزات معينة تجعلها تتحمل خطر القيام بالأعمال التجارية لحسابها الخاص، وهي تلك المرأة التي تملك روح المبادرة والمخاطرة وتتحمل المسؤولية وتتعامل بمرونة وبمهارة في التنظيم والإدارة، واثقة من قدراتها وإمكانيتها، هدفها النجاح و التفوق⁸.

أعطى هذا التعريف الأولوية للخصائص والسمات الشخصية والمؤسسية التي تمتاز بها المرأة المقاولة بغية تحقيق ما تصبو إليه مستقبلا.

كما يمكننا القول بأن كلمة مقاولة تشمل كل من الآتي:⁹

- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولانية.
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاولة (مؤسسة)، لحسابها الخاص.
- كل امرأة أنشأت مقاولة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

4. التمايز بين المقاولانية والأعمال الصغيرة والمتوسطة:

يمكننا التفريق بين المقاولانية و الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث خصائص أساسية يظهرها الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أوجه الاختلاف بين الأعمال المقاولانية والأعمال الصغيرة والمتوسطة

الخاصية	الأعمال المقاولانية	الأعمال الصغيرة والمتوسطة
الإبداع	يعتمد على الإبداع بشكل معنوي أي يركز معنويا على طريقة جديدة في عمل الأشياء	أقل إبداعا، تميل إلى المحلية في توجهها و لا تعمل على تأسيس شيء جديد بتوجه وشعور عالمي، لكن هذا يعني أنها تعمل شيء جديد
إمكانيات النمو	بملك علاقة قوية من إمكانيات النمو	محدودة في إمكانيات النمو
الأهداف الاستراتيجية	أهدافه الاستراتيجية تذهب إلى ابعده من الأعمال الصغيرة إذ ترتبط بالنمو المستهدف، تطوير السوق، الحصة السوقية، المركز	أهدافه الاستراتيجية ترتبط عادة بتحديد الأسواق المستهدفة للمبيعات أو بعض الأهداف المالية.

المصدر: النجار فايز جمعة صالح ، العلي عبد الستار محمد ، ، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، الطبعة الثانية، دار الحامد ، عمان ، الأردن، 2008 ، ص 22-23 .

من خلال ما سبق ذكره في الجدول السابق نستنتج بأن المقاولاتية ما هي إلا خاصية أو متطلب أساسي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل ضمان بقاء واستمرارية هذه المؤسسات لمواجهة ضغوطات المنافسة.

5. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية:

يمكننا حصر أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأعمال المقاولاتية والمشاريع الصغيرة في التالي:¹⁰

- إيجاد فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة.
- نشر المعرفة والتوعية.
- نواة لتكامل المشروعات الكبيرة.
- تقليل حجم المغامرة والتجاوب السريع مع المتغيرات
- إعادة استثمار مخلفات المشروعات الكبيرة.
- تشجيع التشغيل الذاتي وخاصة للفئة النسوية.
- زيادة متوسط دخل الفرد، والتغيير في هياكل الأعمال والمجتمع.
- الحد من الهجرة من الريف إلى المدن.
- التجديد والابتكار والقدرة على تلبية حاجات السوق.
- توجيه الأنشطة إلى المناطق التنموية المستهدفة.
- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة.
- العمل على تطور الاقتصاد.
- تعظيم العائد الاقتصادي.
- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة.

6. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية النسوية

1.6. مميزات المقاولاتية النسوية: اهتمت العديد من الأبحاث بمميزات المقاولاتية النسوية، وهذا من خلال التمييز بين ثلاث عناصر هي صفات المرأة المقاولاتية، خصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، وطريقة دخولهن في الأعمال. والنتائج تختلف وتبرز حسب نوع التكوين المزاويل، ونسبة المشاركة في الشبكات، والتمويل.

فيما يخص صفات المرأة المقاولاتية، فمعظم الدراسات أجمعت على أنها:

- أصغر سنا بالمقارنة مع الرجال.
- غالبا ما تلتحق بمجال المقاولاتية بعد قضائها لفترة من البطالة (تربية أطفالها،... الخ)، أو نتيجة مشاكل واجهتها داخل المؤسسات التي كانت تعمل بها (مشكلة السقف الزجاجي، الصراعات،... الخ).
- هن أقل كفاءة من الرجال، ويملكن خبرة مهنية أقل في تسيير المؤسسات أو في قطاع النشاط الذي تعمل به أقل كفاءة على المستوى المالي، التسييري أو المقاولاتي.

أما بالنسبة لخصائص المؤسسات المسيرة من طرف النساء، فهي عادة تتميز بما يلي:

- المؤسسات أقل سنا وحجما بالمقارنة مع تلك التي يمتلكها الرجال، سواء في حجم الممتلكات، المبيعات أو العمال.
- يتمركز نشاطهن حول قطاعات النشاط النسوية ذات النمو المنخفض، مثل التجارة بالتجزئة والخدمات، وقليل ما يوجد نساء يمارسن نشاطهن في مجال التصنيع، النقل أو التحويل.

أما فيما يخص النجاح، فالنتائج تتنوع حسب تعريف النجاح، فإذا قسنا النجاح على أساس معدل بقاء المؤسسة فوجد أن نجاح المؤسسات المسيرة من طرف النساء أكبر من الرجال، أما إذا قيس النجاح على أساس نجاح المؤسسة فالنتائج متناقضة، أما إذا كان المؤشر هو النمو أو المردودية فالنتائج متماثلة تقريبا، لكنها تنخفض إذا أخذنا حجم المؤسسة كمؤشر.

أما فيما يخص الطرق التسييرية المتبعة، فهي تتميز بتفضيل النساء للهيكلة التنظيمي الأفقي ونمط تسييري مرن، وتشجع على المشاركة، تقاسم السلطة والمعلومة.

وكل هذه الخصائص والمميزات لشخصية المسيرة ومؤسستها، من شأنها التأثير على المستوى التمويلي، المشاركة في الدورات التكوينية، والاستعانة بالتنظيمات الخاصة لدعم المقاول. حيث غالبا ما تستخدم النساء مدخراتهن الخاصة عند بدء نشاطهن، أو الاستعانة بقروض تحصل عليها من محيطها. ونادرا ما تلجأ للشبكات الخاصة للدعم التي تساعد على توفير المعلومة وعرض الفرص الممكنة. وقليلًا ما تتابع النساء تكوين خاص وتكميلي في مجال تسيير المؤسسات، أو الالتحاق بالتنظيمات المساعدة على المقاول، وهذا بسبب نقص معلوماًهم حول الهياكل والمساعدات الموجودة.

2.6. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمقاولات النسوية : إن سر الاهتمام الحالي بالمقاولات النسوية يكمن في الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات المنشأة والمطورة من طرف النساء فخلال السنوات الأخيرة، تم القيام بالعديد من الدراسات حول الموضوع، وفي عدة بلدان، خاصة في الجزء الأنجلو-ساكسوني، وهذا لجلب اهتمام الحكومات والأعوان الاقتصادية عند اتخاذ قراراتهم الاستراتيجية، للدور المهم والمتزايد للمقاولات النسوية في الحياة، وعلى جميع المستويات باعتبارها فاعل أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. حيث وجدت الدراسات السنوية المنجزة من طرف GEM¹¹، أن معظم البلدان سجلت ارتباط قوي بين مستوى النشاط المقاولاتي والنمو، وأشارت هذه الدراسات بأن دخول المرأة في المقاولات هو جد إيجابي، ويفسر بنسبة كبيرة انحراف النمو بين مختلف البلدان. وأشار ذات التقرير بأن البلدان لا تشجع النساء للولوج الى المقاولات وتطوير المؤسسات، وهذا تخوفا من عدم تحقيق الأهداف المقاولاتية وأهداف النمو، وهذا في الحقيقة مخالف للنتائج التي حققتها المؤسسات النسوية، وهذه النتيجة أكدتها الدراسات التي أظهرت تأثير المقاولات النسوية على مختلف الاقتصاديات

كما قام المكتب الدولي للعمل (BIT) بتقييم الأثر الاقتصادي للمقاولات النسوية في بعض البلدان الإفريقية، وذلك من خلال تقدير قدرة النساء على خلق مناصب شغل لأنفسهن ولغيرهن، ووجدت هذه الدراسة أنه بالرغم من الظروف الصعبة التي تعيشها بعض النساء، إلا أن هن تأثير كبير على الاقتصاد وذلك من خلال خلق مناصب عمل بالموازاة مع تطور مؤسساتهم، وعادة ما كانت مناصب الشغل تلك موجهة للنساء.

7. إحصائيات حول المقاولات النسوية في الجزائر:

لقد زاد عدد النساء المقاولات خلال السنوات الأربعة الأخيرة بحوالي 23% حيث ارتفع من 116474 سيد أعمال سنة 2012 إلى 143010 سيدة أعمال سنة 2017 وهذا وفقا لمعطيات المركز الوطني للسجل التجاري، ويعبر هذا التطور رغم قلته عن مدى انجذاب النساء بصفة متزايدة إلى تنظيم المشاريع ويمثل عدد السيدات اللواتي دخلن مجال الأعمال نسبة 7.5% من إجمالي الاعوان الاقتصاديين المسجلين على مستوى الجزائر وعددهم 1.9 مليون عون. ورغم توزع هذه النسبة على كل الولايات بمتوسط 2980 مقاول في كل ولاية نجد أنها تتمركز بصفة أكبر في بعض الولايات على رأسها العاصمة بنسبة 10.83% تليها وهران بنسبة 6.45% ثم تلمسان بنسبة 3.9% وبلعباس بنسبة 3.7% وقسنطينة بنسبة 3.6%.

ويمكن تلخيص توزيع المقاولات حسب طبيعة النشاط وقطاع النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2): توزيع المقاولات (شخص طبيعي-معنوي) حسب قطاع النشاط

المعدل	قطاع النشاط	مشاريع مسجلة كأشخاص اعتباريين	المعدل	قطاع النشاط	مشاريع مسجلة كأشخاص طبيعيين
8.5 %	نشاطات التصنيع والتحويل		18.6 %	تجارة التجزئة للمواد الغذائية	
7.2 %	مكاتب الدراسات والاستشارة		10.5 %	تجارة تجزئة الملابس، المجوهرات ومواد التجميل	
5.5 %	خدمات ثقافية وترفيهية		7.6 %	خدمات النقل	
4.9 %	استيراد الآلات		6.8 %	تجارة التجزئة للتجهيزات	
4.8 %	خدمات النقل		6.6 %	خدمات الإطعام والإيواء	
4.6 %	استيراد قطع الغيار		5.2 %	خدمات الاتصالات والصحافة	

المصدر: من إعداد الباحثين

المحور الثاني: الآليات الحكومية الموجهة لدعم مشاريع المقاولانية في الجزائر

حيث قامت الجزائر بإرساء العديد من الآليات وألها تنصيب وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في بادئ الأمر التي تم إعادة هيكلتها وتحولت لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، بالإضافة لآليات أخرى من بينها:

1. مشاتل المؤسسات (Pépinières des Entreprise):

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.¹² وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:¹³

- المحضنة: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات.
- ورشة الربط: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.
- نزل المؤسسات: هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتميين إلى ميدان البحث.

2. مراكز التسهيل (Centres de Facilitation):

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة وحاملي المشاريع.¹⁴

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.¹⁵

3. حاضنات الأعمال (Incubateurs):

هي منظومة ذات كيان قانوني لديها الخبرات اللازمة والقدرة على الاتصالات والحركة الضرورية لنجاح مهامها وهي مختصة في تقديم الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة للمؤسسات والأفراد الذين يرغبون في البدء بإقامة مؤسستهم الصغيرة.¹⁶ وتمثل في مرافقة المؤسسات حديثة النشأة، وذلك لمدة معينة، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والاستشارات القانونية والمحاسبية وحتى المالية، وذلك خلال مرحلة بداية المشروع.¹⁷

4. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 و المسؤول الأول عنها هو رئيس الحكومة ويتابع نشاطاتها الوزير المكلف بالتشغيل، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ومقرها بالجزائر العاصمة.¹⁸ ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم الصغيرة، وتستهدف الوكالة شريحة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة من يملكون مؤهلات مهنية ومهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاث مناصب عمل دائمة على الأقل، ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وحالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من الامتيازات.

5. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994، والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعدتهم من أجل الاندماج في الحياة المهنية. وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، وأوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة.

6. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. تبعا للتوصيات المقدمة خلال الملتقى الوطني المنعقد في ديسمبر 2002 حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وطبقا لأحكام المادة 7

من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي من سنة 2004¹⁹ المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهو عبارة عن هيئة ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة وأوكلت مهمة المتابعة العملية لنشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):

تم إنشائها بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 وهي متعلقة بتطوير الاستثمار، وجاءت لتعويض وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.²⁰

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وانجاح وتفعيل المشاريع المقاولانية في الجزائر
وتقوم الوكالة بضمان وترقية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية، ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار²¹، كما تعمل على تقديم قروض بدون فائدة وكذا تحفيزات جبائية وشبه جبائية.

8. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCPME):

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وذلك برأس مال قدره 1,1 مليار دج،²² ويقع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وذلك من أجل التنسيق بينه وبين البنوك والوزارة، ويقوم بتوفير مختلف الضمانات المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف الحصول على القروض البنكية، بالإضافة إلى قيام الدولة بضمان القروض البنكية الممنوحة.²³

وتتمثل أهم الامتيازات التي يقدمها في تحديد نسبة ضمان القرض حتى 70%، وتشمل قروض الاستثمار والتسيير مثل (إنشاء مؤسسة، عمليات التوسيع، تحديد التجهيزات...)²⁴.

9. المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CNCPME):

نص القانون رقم 01/18 الصادر بتاريخ 2001/12/12 الأمر التنفيذي رقم 03/80 المؤرخ في 2003/02/25 المتضمن عمل وتنظيم المجلس الوطني الاستشاري. وهو جهاز استشاري لترقية الحوار بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف جمعياتهم المهنية من جهة السلطات والهيئات الحكومية من جهة أخرى، ويتمتع هذا المجلس بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.²⁵

1.9. مهام المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يعمل المجلس على ضمان ديمومة الحوار الإيجابي بين مختلف السلطات العمومية والشركاء الاقتصاديين، بما يسمح بإعداد استراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جمع المعلومات الاقتصادية بين مختلف الجمعيات ومنظمات أرباب العمل، وكل ما من شأنه تحسين المنظومة الإعلامية الاقتصادية للقطاع.

26

10. الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI):

أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 03 ماي 2005، من أجل تنفيذ استراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الإنشاء والتوقيف وتغيير النشاط، إنجاز دراسات حول فروع قطاعات النشاطات الاقتصادية والمذكرات الظرفية الدورية، جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.²⁷

11. الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري (ANIREF):

والتي أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-119 المؤرخ في 23 أبريل 2007 المحدد لمهامها وقانونها الأساسي. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تخضع لوصاية وزارة الصناعة وترقية الاستثمارات، وذلك بغرض جمع المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب العقاري وتقديمها إلى السلطات العمومية؛ إعداد جدول أسعار العقار الاقتصادي، وضع بنك للمعطيات يجمع العرض الوطني حول الأصول العقارية ووضعها تحت تصرف المستثمرين.²⁸

المحور الثالث: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم المقاولانية النسوية بولاية غليزان

1. تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANDI):

تأسست الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب علي مستوي ولاية غليزان بتاريخ 28 فيفري 1998، وقد كان الافتتاح الرسمي لها ب 1 أبريل 1998 حيث تشغل 44 عامل وتشمل أربع فروع وهي:

- ملحقة غليزان.
- ملحقة عمي موسى.
- ملحقة وادي ارهيو.
- ملحقة يليل.

1.1. الشروط الواجب توفرها في المستثمر للاستفادة من هذا التمويل : ينبغي استيفاء الشروط التالية

- أن يكون الشاب بطالا وأن يتراوح عمره ما بين 19 و 35 سنة
- أن يكون لديه تأهيل مهني أو مهارة ذات صلة بالنشاط المرتقب ممارسته
- تقديم مساهمة شخصية لتمويل المشروع الاستثماري.²⁹

2.1. الضمانات الواجب تقديمها: و التي تتمثل في:

رهن العتاد المنقول المتحرك لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك و الرهن الحيازي للتجهيزات لصالح الوكالة في الدرجة الثانية بعد البنك بالإضافة إلى الإمضاء على السندات لأمر.³⁰

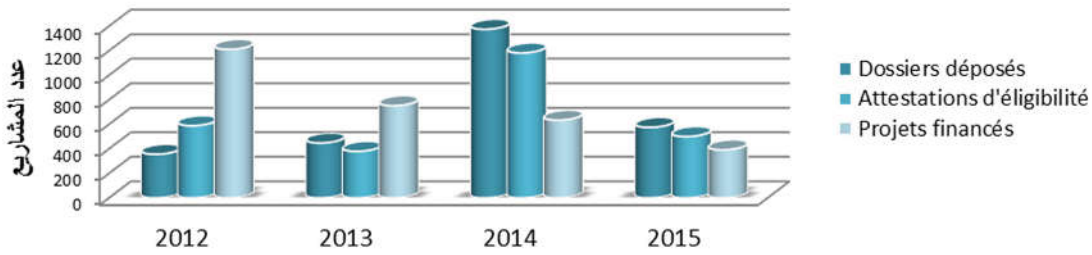
3.1. نسب الفوائد البنكية والإعانات المالية:

- تحفض نسبة فائدة القرض البنكي ب 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).³¹

4.1. الإعانات المالية: ثلاثة قروض أخرى بدون فائدة تمنح للشباب أصحاب المشاريع

- قرض بدون فائدة لإقتناء ورشات متنقلة : 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني
- قرض بدون فائدة للكراء : 500.000 دج .
- قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 100.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للجامعيين (أطباء، محامون) لإنشاء مكاتب جماعية .

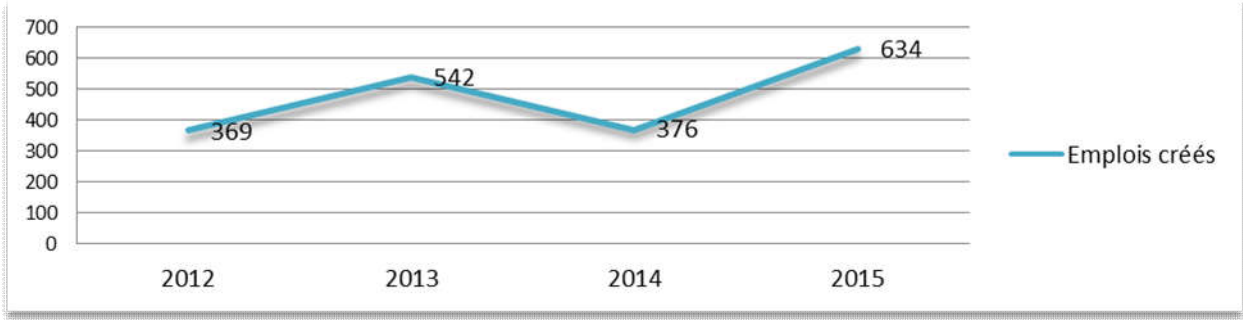
الشكل رقم (1): عدد المشاريع المدعمة من طرف ANSEJ وكالة غليزان (2012-2015)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف ANSEJ

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن هناك اختلاف في عدد الملفات المقدمة لم يتجاوز 300 ملف سنة 2012 في حين تعدت المشاريع الممولة 1000 مشروع وهذا بسبب تمويل المشاريع المقبولة خلال سنة 2011، وبعد ذلك نلاحظ ارتفاع كبير في عدد الملفات المقدمة حيث تجاوز 1200 ملف خلال سنة 2014، ولكن أكثر من 1000 ملف رفض بسبب عدم مطابقته للإجراءات والمعايير التي تم وضعها، كما أن هناك تراجع في عدد المشاريع الممولة حيث انخفض عددها سنة 2015 ليصل إلى أقل من 400 مشروع، وهذا بسبب تشبع بعض القطاعات مثل قطاع الخدمات، وسنقوم بالتعريف على عدد مناصب الشغل المستحدثة، وهذا ما يبينه التمثيل البياني التالي:

الشكل رقم (2): عدد مناصب الشغل المستحدثة من طرف المؤسسات المدعمة من طرف ANSEJ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف ANSEJ

من خلال التمثيل البياني نلاحظ أن عدد المناصب المستحدثة من طرف المؤسسات المدعومة من طرف ANSEJ متذبذب بين 400 و 600 منصب شغل خلال الفترة الممتدة ما بين 2012 و 2015، ويرجع هذا التذبذب إلى عدد المشاريع الممولة، فكلما ارتفع عدد المشاريع الممولة يقابله ارتفاع في عدد المناصب المستحدثة والعكس، ولكن على العموم نلاحظ ارتفاع في الفترة الأخيرة، حيث تجاوزت عدد المناصب 600 منصب شغل.

2. منهجية الدراسة وتصميم الاستبيان:

1.2. منهجية الاستبيان:

ينتمي بحثنا هذا إلى نوع الدراسات الاستطلاعية وعليه اعتمدنا على منهجية وتقنية تتناسب مع دراستنا وهي الاستبيان من أجل تحقيق أهدافنا للوصول إلى الحقائق والنتائج ذات قيمة علمية، كما هي موجودة في الواقع، عن طريق توزيع مجموعة من الاستبيانات وذلك لتحديد درجة تفعيل ثقافة المرأة المقاتلة من خلال إنشائها لمشروعها الخاص، ومدى قدرتها على اتخاذ القرارات المتعلقة به، كذلك سيتم محاولة معرفة الاجراءات الحكومية المسخرة لإنجاح المقاتلة النسوية بولاية غليزان وكذلك التعرف على العراقيل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على المرأة وعلى مشروعها.

2.2. اختيار عينة دراسة:

قبل اختبارنا لعينة دراسة قمنا بتحديد مجتمع الدراسة والذي يتكون من صاحبات مشاريع خاصة وصاحبات المهن الحرة والصناعات التقليدية في ولاية غليزان. وتم اختيار عينة دراسة بطريقة عينة عشوائية اشتملت صاحبات المشاريع مع مراعاة الأنشطة المختلفة كما تم تحديد حجم العينة التي سيتم تطبيق الدراسة عليها (35) امرأة صاحبة مشروع نشط في مختلف القطاعات وذلك على النحو التالي:

- المهن الحرة : الطب، الصيدلة، المحاماة... الخ.
- الصناعات التقليدية: النسيج، الطرز على الصوف، صناعة الفخار، وصناعات اليدوية..... الخ
- المشاريع الخاصة ذات الشخصية المعنوية: مجالات تجارية مختلفة، ورشات خياطة الملابس، صالونات التجميل والحلاقة، وبيع الأكل الخفيف.

والسبب وراء التركيز على هذه القطاعات يعود إلى أن عمل المرأة في ولاية غليزان في الغالب ينحصر في تلك القطاعات واما تحديد العينة وحجمها فقد تم بناء على ما يلي:

- أن تكون المرأة صاحبة المشروع وتديره بنفسها.
- أن يتم توزيع الاستبيانات في أغلب دوائر الولاية وبلدياتها، وبهذا يمكن تعميم النتائج على مستوى الولاية .

3.2. التأكد من صلاحية أداة الدراسة:

• حساب الثبات : Alpha de Cronbach = 0.95 أي 95%

• حساب الصدق: $\sqrt{\alpha} = \sqrt{0.95} = 97\%$

بما أن قيمة Cronbach α أكبر من 60% وهي القيمة المتوسطة المطلوبة لهذه الدراسة فإن الأداة صالحة للاستعمال.

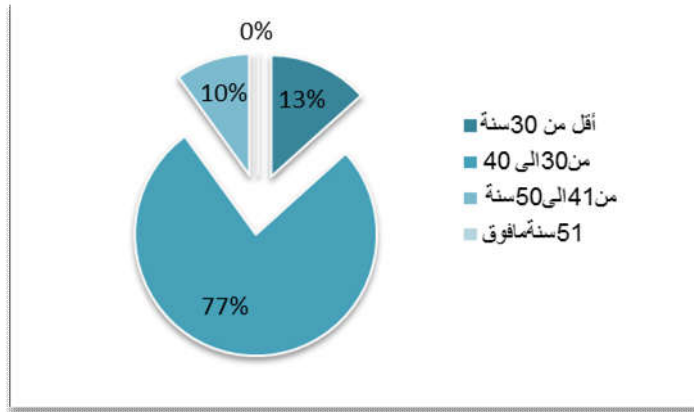
3. عرض وتحليل نتائج الاستبيان

1.3. السن:

يوضح الشكل رقم (3-2) التركيبة العمرية لنساء العينة حيث كان عدد المستجوبين من النساء صاحبات المشاريع على اختلاف طبيعتها القانونية يتراوح سنهن بين 30 إلى 40 سنة بنسبة 77%، أما الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة ب 13% أما الذين يتراوح عمرهن بين 41 إلى 50 سنة ب 10% أما 51 سنة ما فوق ب 0%.

إذ يمكننا القول بأن نسبة معتبرة من صاحبات المشاريع في ولاية غليزان هن في ريعان شباهن بالرغم من اختلاف الطبيعة القانونية لمشاريعهم مما يدل على الإقبال الملحوظ من طرف الشابات على تأسيس عملهن الخاص

الشكل رقم (3): يوضح التوزيع التكراري لمجموعات العينة حسب الفئة العمرية

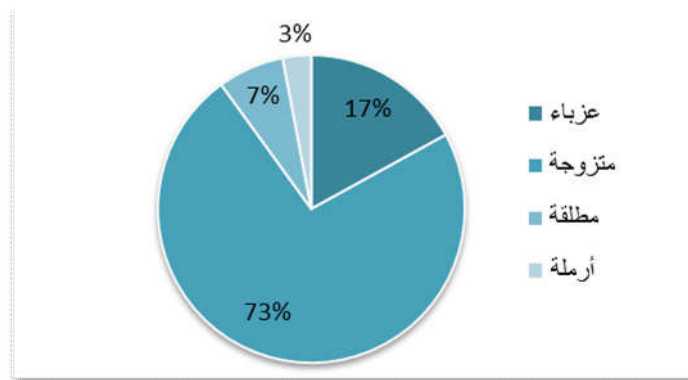


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 وبرنامج SPSS 19

2.3. الحالة العائلية:

من خلال تمثيل البياني نلاحظ أن نسب الكبيرة من صاحبات مشاريع العينة الإجمالية هن متزوجات حيث بلغت نسبة صاحبات المشاريع المتزوجات ب 73% ثم تليها نسبة الغير المتزوجات 17% أما المطلقات والأرامل فكانت النسب على التوالي 7% و 3%. إذ يمكننا القول بأن أغلبية النساء المقاولات في العينة المدروسة هن المتزوجات وعازبات، وهذا يعبر عن أهمية العائلة بالنسبة للفئتين، فمن هنا يبرز دور العائلة في إعطاء شرعية أكبر لعمل المرأة، وتكمن هنا التحديات التي تعيشها المرأة المقاول من أجل التوفيق بين السير الحسن لمشروعها وبين واجبات منزلية عليها التي تؤديها.

الشكل رقم (4): يوضح التوزيع النسبي لمجموعات نساء العينة حسب الحالة العائلية

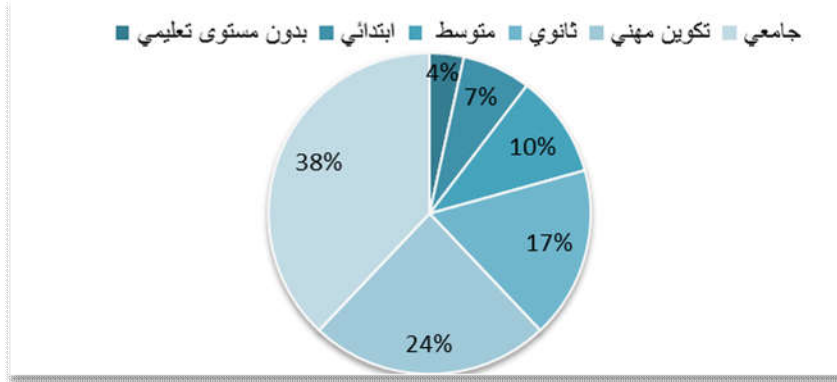


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

3.3. المستوى التعليمي:

حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم (3-4) يوضح لنا أن صاحبات المشاريع اللواتي لديهن مستوى تعليم جامعي هن 38% تليها اللواتي يحملن شهادات من التكوين المهني بنسبة 24%، ثم تليها نسبة صاحبات المشاريع من التعليم الثانوي بنسبة 17%، وباقي النسب تتوزع بين اللواتي مستواهن التعليمي متوسط وابتدائي بنسبة 10% و 7%، وكانت ما نسبته 4% لم يحظين بالتعليم. إذ يظهر من خلال هذا التحليل بان الجامعيات و حاملات لشهادات التكوين المهني أكثر إقبالا على إنشاء المشاريع و ذلك بسبب حصولهن على تكوين ميداني و هذا ساعدهن أكثر للحصول على الخبرة.

الشكل رقم (5): يوضح التوزيع النسبي لمجموعات نساء العينة حسب المستوى التعليمي



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

4.3. دوافع إنشاء المشروع:

توضح النتائج المتوصل إليها بأن 40% من النساء أسسن مشاريعهن الخاصة بغرض مساعدة رب الأسرة في المصاريف ، ثم يليه السبب الشخصي والمتمثل في تحقيق الطموح بنسبة 36,7% ، ثم الخروج عن البطالة ب 13,3% ثم إثبات الذات وتحدي للرجل بنسبة 10% وهو ما يؤكد النتائج التي توصلت إليها الباحثة سلامي منيرة في مذكرتها بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر حول الدافع الأول والأساسي لممارسة المرأة للعمل المقاولاتي هو الذي يعتبر دافع اجتماعي أين تبقى رغبتها في تحقيق الماديات الشخصية أحر اهتماماتها بينما الرجل يتوجه لنشاط المقاولاتي بغية تحقيق الذات بسهولة.

الشكل رقم (6) : يوضح التوزيع التكراري لدوافع انشاء المشروع



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

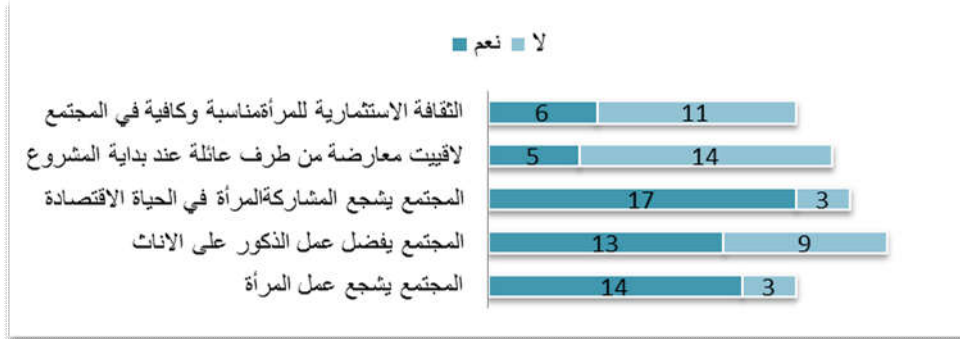
5.3. عرض نتائج الثقافة المقاولانية:

من النتائج الظاهرة في الشكل رقم (3-6) تبين لنا 46.7% من المجتمع يشجع عمل المرأة، إضافة إلى أن 56.7% من صاحبات المشاريع ترى بأن المجتمع يشجع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، إذ تشير هذه النسب والتي قد تعكس لنا رأي صاحبات المشاريع في ولاية غليزان، بأن هناك وعي بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، زد على ذلك حوالي 46.7% لم تواجه معارضة من طرف عائلتها عند بداية المشروع، بينما تؤكد أن مجتمعهن يفضل عمل الذكور على الإناث ب 43.3% إضافة إلى أن 30% تعتبر الثقافة الاستثمارية للمرأة غير مناسبة وغير كافية في مجتمعها .

إن هذه النسب السلبية توضح لنا بأنه لا تزال هنا مناطق في ذات الولاية فيها بعض العراقل الاجتماعية التي تحد إبراز دور المرأة، كما أضافت

صاحبات المشاريع وفي نفس السياق السابق بأن أهم الصعوبات التي تعانيها المرأة ولا يعانيها الرجل في حالة رغبتها بتأسيس هو عملية التسجيل القانوني للمشروع أو على مستوى مصلحة الضرائب والإدارات الأخرى، وصعوبة التوفيق بين إدارة المشروع وأداء التزاماتها العائلية .

الشكل رقم (7) يوضح الثقافة المقاولاتية لصاحبات المشاريع

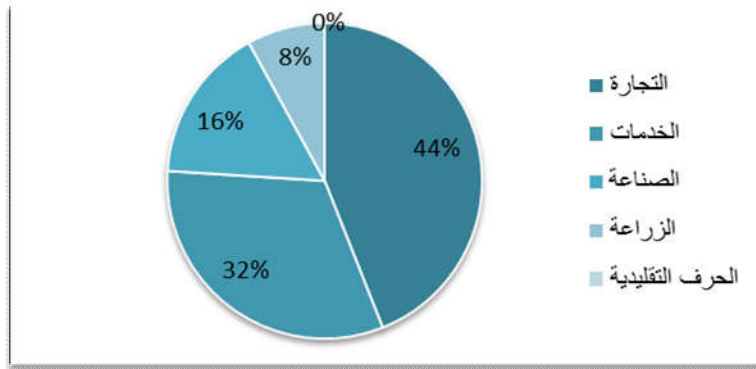


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

6.3. النشاط الممارس:

نجد بعض النساء يمارسون نشاطهم في قطاع صناعة التقليدية بنسبة 44% وهو ما يعكس وجود العديد من النساء اللواتي يتقن الحرف التقليدية وأبدن رغبتهم في توسيع نشاطهن بشكل صريح وتسويقه بصفة مباشرة ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة 32% مما يؤكد تركيز مختلف المشاريع النسوية الممولة من طرف الوكالة في قطاع الخدمات وهو نفس الحال بالنسبة للمشاريع الخاصة بالرجال. وتأتي بقية القطاعات كقطاع صناعة و زراعة بنسبة 16% و8% في مراكز متأخرة تعكس قلة الاهتمام بالأنشطة أو صعوبة الوصول لها لربطها أحيانا بتخصصات رجالية أكثر، وأحيانا أخرى ترجع لأسباب شخصية أو مجتمعية، وكذا ارتفاع مخاطرة لغيره من القطاعات.

الشكل (8): توزيع نشاط النسوي حسب القطاعات



المصدر: على إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

7.3. مصادر التمويل:

بالرغم من أن الحصول على التمويل أمر أساسي لنمو وتطور المشاريع وزيادة إنتاجيتها إلا أن نتائج توضح أن 56% إمرأة أشرن إلى التمويل الذاتي أو المدخرات الشخصية كمصدرهن لتمويل المشروع، في حين نجد 27% نساء اعتمدنا على مساعدة من الأهل ولم تعتمد إي امرأة علي ميراث عائلي كما أشارت 17% منهن إلى لجوئها إلى مصادر خارجية لتمويل مشاريعهن على شكل قروض .

الشكل رقم (9) يوضح التوزيع النسبي لمصادر المشروع



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

8.3. رأسمال المشروع:

كما رأينا أن 43,3% من مشاريع النساء المقاولات في العينة ينحصر رأسمال مشاريعهن بين 100000 دج و 200000، و كانت النسبة الأكبر فيها للمشاريع الخاصة، في حين أن 33,3% من تلك المشاريع لم يتجاوز رأسمالها 100000 دج، و أغلبها مشاريع تنشط في الصناعات التقليدية أي لا تحتاج إلى مواد ولوازم ضخمة أو متطورة بينما كانت 16,7% من المشاريع ينحصر رأسمالها بين 200000 دج و 500000 دج و أغلبها تنشط في المهن الحرة و في الأخير 6,7% من المشاريع تجاوز رأسمالها 500000 دج و شملت المهن الحرة وكذلك هذا لكون هذه المشاريع تتطلب تقنية وأجهزة حديثة مثل الأجهزة الطبية والمعدات واللوازم الهندسية وغيرها .

الجدول رقم (3) يوضح حجم رأسمال المشروع نساء العينة .

النسبة %	رأسمال المشروع
33.3%	أقل من 100.000 دج
43.3%	ما بين 100.000 و 200.000 دج
16.7%	200.000 الى 500.000 دج
6.7%	أكثر من 500.000 دج
100%	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على برنامج SPSS

9.3. الحصول على القروض، وصعوبات القرض، والمعوقات الاقتصادية التي تهدد استمرارية المشروع :

يتبين لنا بعض صاحبات المشاريع اللواتي اعتمدن علي مصادر خارجية لتمويل مشاريعهن استفدن من قروض في إطار مشروع خاص بالمرأة الماكثة بالبيت إذ عبرت أغلبهن بان المبلغ المستلم الكافي لبدا بمشروع أما اللواتي تحصلن علي قرض أكبر كان المبلغ أكبر بكثير من احتياجاتها المالية، حيث علمنا من بعضهن أن مبلغ الذي حصلنا عليه في إطار هذه المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس الجمهورية لم يتجاوز 400000 دج وهذا يفسر ارتفاع نسبة المستفيدات من القروض في مجال الصناعة التقليدية لان هذا المبلغ يتناسب مع متطلبات وأدوات عملهن البسيطة، كما أكدت نساء العينة في هذا الصدد بأنهن لم يواجهن أي صعوبات فيما يتعلق بالحصول علي القرض كما دامت فترة دراسة ملفاتهم إلى غاية استلام المبلغ مدة شهرين فقط. لكن بعض النساء اللواتي ينشطن في مجالات مختلفة مثل مجال المشاريع الخاصة واستفدن من القرض فصرحن بمواجهتهن صعوبات علي مستوى ضبط ملف طلب التمويل التي حصلنا عليها كانت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب كما أبدين استياءهن من التجربة التي مررن بها وكثرة الأوراق المطلوبة في الملف وطول فترة التي استلمن بعدها المبلغ المالي.

الجدول رقم (4): يوضح مدى استفادة نساء العينة من القروض

الخيارات	نعم	لا	الخيارات	نعم	لا
الصعوبات في القروض %	53.3	46.7	ضبط الملف التمويل	53.3	0
الاستفادة من القروض %	30	70	لا نظرا لكونك امرأة	46.7	0

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على برنامج SPSS

10.3. الصعوبات الاقتصادية لصاحبات المشاريع:

يتبين لنا بان صاحبات المشاريع تواجه عراقيل اقتصادية تقلل من عملية نجاحها ونوضحها كآآتي: فنجد 36.7% نساء تواجه منافسة شديدة من قبل مشاريع مشابهة ، كما نجد 20% ايضا نساء تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها، وما يثبت ضعف المرأة من الناحية التسويقية والتجارية هو عدم امتلاك منتجاتها لعلامات تجارية والسبب راجع إلى حداثة مشاريعهن أو عدم حاجة المنتجات لها وهذا يدل على عدم اطلاعهن على أهمية التسويق في الرفع من قدرات المشاريع التنافسية. كما تبين أن 33.3% نساء من العينة تواجه صعوبات بخصوص غلاء أسعار مواد ولوازم المشروع وهذا لاعتمادهن على التمويل الشخصي وهذا من اجل تغطية متطلبات المشروع وابتعادهن من المصادر الأخرى التي قد توفر لهن قدر كافي من الأموال لشراء مختلف اللوازم.

الجدول رقم (5) يوضح صعوبات الاقتصادية التي تواجهها صاحبات المشاريع.

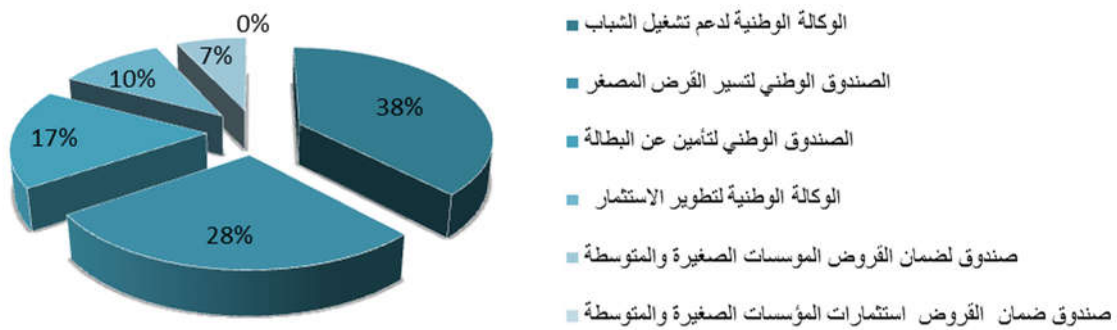
المعوقات الاقتصادية	النسبة
غلاء أسعار مواد و لوازم المشروع	33.3
المنافسة من قبل المشاريع المشابهة	36,7
صعوبة تسويق منتجات	20
أخرى	0
المجموع	100

المصدر: من اعداد الباحثين باعتماد على برنامج Spss

11.3. أجهزة دعم المقاولاتية النسوية ومدى الاستفادة من الآليات الحكومية :

نلاحظ أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تأتي على راس الأجهزة التي تعرفها النساء بنسبة 38% ذلك أنها تعتبر أقدم هياكل دعم المقاولاتية في الجزائر. وتليها بنسب متقاربة كل من الوكالة الوطنية للقرض المصغر بنسبة 28%، حيث أن بعضهن فضلن هذه الوكالة بسبب أن نسبة الفائدة من القرض قليلة والتي تمكنها من تسديد قيمة القرض بسهولة لأن معظم نساء العينة لديهن مشاريع صغيرة لا تحتاج إلى قيمة القرض تكون كبيرة ثم الصندوق الوطني لتأمين على البطالة بنسبة 17% ثم تليها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بنسبة 10%، أما عن صناديق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهياكل المرافقة المقاولين كالحاضنات ومراكز التسهيل فهن لم يكن لديهن علم بوجودها، ويمكن تفسيرها بسبب نقص الوسائل الإعلامية المخصصة التي تقوم بالتعريف بها.

الشكل رقم (10) يوضح التوزيع النسبي لمعرفة المقاولات بآليات دعم الاستثمار



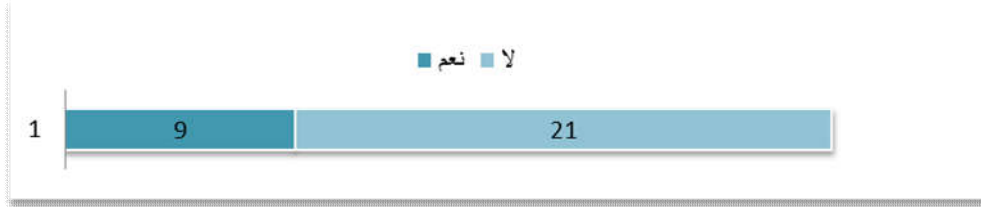
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

12.3. الاستفادة من الآليات:

الشكل رقم (11) يوضح أن نساء العينة لم يستفدن من الآليات الحكومية باستثناء اللواتي إستفدن من القروض، حيث اتفقت الكثيرات منهن بان السبب في ذلك هو عدم رغبتهن الشخصية لأنهن يعتقدن بان استفادتهن من الدعم والمساعدة الذي تقدمه الأجهزة الحكومية، سيجعل مشاريعهن غير مستقلة، كما أشارت أخريات بأنهن لا يحتجن مساعدة من هذه الآليات ولديهن كل

القدرات علي إنجاز مشاريعهم شخصيا، كما صرحت بعض نساء إلى انه ليس لديهن علم بهذه الآليات أصلا ولا بالدور أو المهام التي تقدمها للمرأة المقاول، بينما صرحت احدهن بأنها قدمت ملف علي مستوي الوكالة الوطنية لتشغيل تم رفض ملفها بحجة عدم توافق نشاط المشروع مع الشهادة.

الشكل رقم (11) يوضح التوزيع التكراري لإستفادة نساء العينة من الآليات

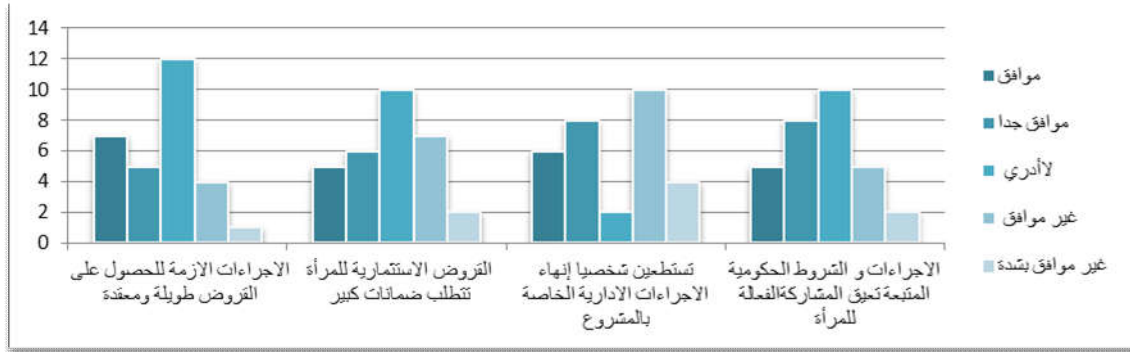


المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

13.3. عرض نتائج الاستفادة من القروض :

يوضح الشكل (12) رأي أفراد العينة في الاجراءات اللازمة للحصول على القرض حيث كانت بعض الاسئلة التي لم يكن لدي نساء العينة فكرة حولها تمثلت في نوع وحجم الضمانات التي تتطلبها القروض الاستثمارية الموجهة للمرأة، ومدى طول وتعقيد الإجراءات اللازمة للحصول على هذه القروض، طبيعة الإجراءات والشروط الحكومية الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي النسوي، وهذا لأغلبهن لم يستفدن من القروض ولا من الآليات الحكومية لعدة أسباب ومن بينها عدم رغبتهن الشخصية، بينما صاحبات المشاريع اللواتي كان لهن رأى معارض في بعض المواضيع التي تمس مجال عملهن وبيئتهن اذا كانوا غير موافقات حيث نجد 42 في المائة لا يستطيعن إنهاء الإجراءات الإدارية الخاصة بالمشروع بنفسهن، مما يبرز لنا عدة صعوبات التي تعرقل سير مشروع المرأة المقاول

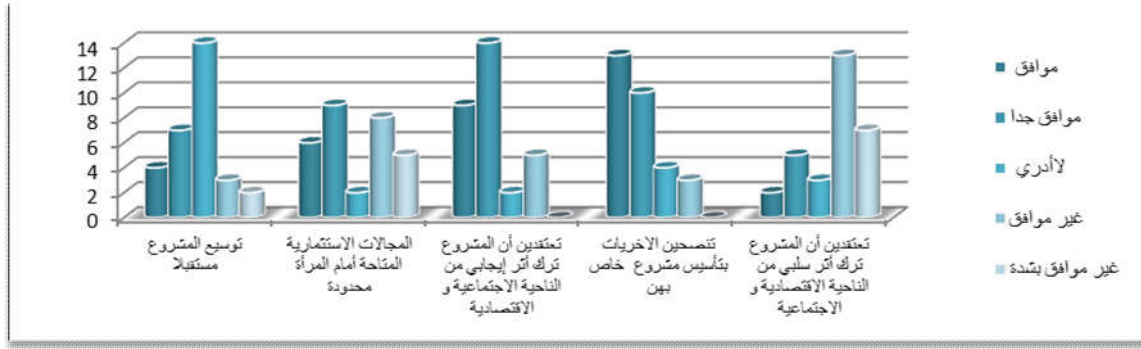
الشكل رقم (12): يوضح رأي أفراد العينة في الإجراءات اللازمة للحصول على القرض



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

من خلال النتائج المبينة في الشكل الموالي قمنا بحساب النسب الموافقة لكل تكرار، وقد اتضح لنا أن بعض النساء اللواتي كانت لهن آراء محايدة على فكرة توسيع المشروع مستقبلا هن 13 امرأة، كما أن 14 امرأة توافقت على تأسيس مشروع خاص بهن، وأن بعض نساء العينة كانت نظرتهم ايجابية حول بعض الأمور التي تخص بيئة النشاط والأثر الاجتماعي والاقتصادي عليهن وعلى مختلف الأفراد، إذ تمثلت هذه الآراء في أن 25.2 في المائة توافقت بشدة على أن المجالات الاستثمارية المتاحة للمرأة محدودة، مما يؤكد لنا بأن الثقافة الاستثمارية غير مناسبة وغير كافية، في حين أن 48.50 في المائة اعتقدن بأن المشروع ترك أثرا ايجابيا في مجمل حياتهن الاجتماعية والاقتصادية، غير أن 58 في المائة لا تعتقدن بأن المشروع ترك أثرا سلبيا على حياتهن الاجتماعية والاقتصادية

الشكل رقم(13): يوضح رأي العينة في استفادة من القروض



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مخرجات EXCEL 2007 و برنامج SPSS 19

خاتمة:

إن الأرقام التي سجلتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جعلتها تحتل مكانة هامة ضمن الأجهزة الفاعلة في تعزيز أركان المقاولاتية النسوية، وزيادة تكامل النسيج الاقتصادي. وعلى الرغم من الإنجازات المحققة فلا يزال أمام الوكالة المزيد من العمل قصد التكيف مع متطلبات التنمية، وتدارك الاختلالات التي تقف وراء حالة اللاتوازن في وضعية التمويل والتشغيل على المستويين الوطني والمحلي.

3- النتائج واختبار الفرضيات:

من خلال الدراسة التي سبق عرضها نستخلص مجموعة النتائج التالية:

- تعتبر الفئة الشابة من النساء والتي يتراوح سنهن بين 30 و 40 سنة، أكثر النساء المقبلات على إنشاء مشاريعهن الخاصة.
- تعتبر النساء المتزوجات هن الأكثر إقبالا على المقاولاتية.
- تتوجه نحو المقاولاتية أغلب الجامعيات والمتحصلات على تكوين مهني متخصص قصد الاستفادة من خبرتهن الأكاديمية في العمل.
- تعتبر مساعدة رب الأسرة في المصاريف الدوافع الأهم لتوجه المرأة نحو المقاولاتية ليلبيها تحقيق الذات والاستقلالية وهو ما يؤكد تحقق الفرضية الأولى نسبيا حيث تعتبر تحقيق الذات والاستقلالية من أهداف المقاولاتية النسوية لكن ليس بالدرجة الأولى.
- هناك تضارب في الآراء حول مدى وعي المجتمع بأهمية الدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المقاولاتية، وهذا يؤكد أن هناك بعض المناطق في ذات الولاية تواجه فيها المرأة صعوبات تحد من إبراز دورها ومشاركتها الفعالة في المجتمع وهو ما يؤكد تحقق الفرضية الثانية ويتطابق مع النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة التي قدمها البروفيسور بن حبيب وفريق بحثه والمطبقة على خريجات جامعيات حيث أثبتت أن العائلة لا تزال تشكل عائقا أمام مشاريع المقاولاتية النسوية³².
- تتوجه النساء بالولاية بصفة معتبرة نحو الحرف التقليدية وقطاع الخدمات وهو ما يتوافق مع قدرتهن من جهة ورغباتهن من جهة أخرى (مشاريع صغيرة، ناجحة، سهلة التحكم وقليلة الخطورة).
- تعتمد المرأة المقاولاتية في الولاية على أموالها الخاصة بالدرجة الأولى لتتوجه بعدها إلى مساعدات الأهل محاولة تجنب اللجوء لأي نوع من المساعدات الحكومية خوفا من عدم قدرتها على السداد.
- رغم وعي المرأة بولاية غليزان بعدد معتبر من الأجهزة الحكومية الموجهة لدعم المقاولاتية، نجد أنها تفضل الوكالة الوطنية للقرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين على البطالة، نظرا لصغر حجم القرض الذي يتوافق مع متطلبات مشروعها وامكانية سداده حتى لو

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وانجاح وتفعيل المشاريع المقاولانية في الجزائر
فشل المشروع وهو ما ينفي تحقق الفرضية الثالثة التي اعتبرت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الآلية الوحيدة والمناسبة للمرأة
المقاولة بالولاية.

- تنحصر استفادة المرأة من الاجهزة الحكومية في الاقتراض.
- بالرغم من عدم ميول المرأة المقاولة للاقتراض بصفة كبيرة إلا أنها ترى أن حجم ونوع الضمانات المطلوبة تعيق مشاركتها الفعالة

4-التوصيات والاقتراحات:

- توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة.
- البحث عن طرق لتعزيز التواصل بين المقاولات في كل الولايات حتى يستفدن من تجارب بعضهن.
- الترويج لإقامة مشاريع صناعية تتلاءم مع إمكانيات المرأة والتزاماتها.
- تشجيع المقاولة النسوية في المناطق الريفية مما يساعد في القضاء على العقبات الاجتماعية التي تواجه المرأة في هذه المناطق.
- التخفيف من الإجراءات الإدارية والتراخيص الضرورية لإنشاء المشروع، وكذا فترة الحصول على القرض.
- تفعيل دار المقاولاتية في المنشآت الجامعية، وخلق أخرى بمراكز التكوين المهني.
- توعية المرأة المقاولة بالمساعدات الأخرى التي تقدمها الأجهزة الحكومية غير الإقراض.

قائمة المراجع:

- ¹ أحمد مروة، برهم نسيم ، الريادة و إدارة المشروعات ، بدون طبعة، ال شركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، . 2007 ، ص 7
- ² النجار جمعة صالح ، العلي عبد الستار محمد ، الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة ، الطبعة الثانية ، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 7
- ³ أحمد مروة، برهم نسيم ، الريادة و إدارة المشروعات ، مرجع سبق ذكره ص 8
- ⁴ سلامي منيرة،، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، الجزائر ، 2008، ص 5
- ⁵ Émile- Michel HERNANDEZ , Luc MARCO , Entrepreneur et Décision de l'intention à l'acte ,ESKA , Paris , 2006 , P15
- ⁶ أحمد مروة وبرهم نسيم، الريادة و إدارة المشروعات مرجع سبق ذكره، ص ص 8-9
- ⁷ سلامي منيرة، ، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر ،مرجع سبق ذكره، ص 36
- ⁸ شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، ، مذكرة ماجستير، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة ، الجزائر، 2009، ص 12
- ⁹ Dif Aicha , L'entreprenariat féminin cas de la wilaya d'Oran , mémoire de magister , université d'Oran Essenia, Oran , 2010 , p17.
- ¹⁰ أحمد مروة ، برهم نسيم ، الريادة و إدارة المشروعات، مرجع سبق ذكره، ص ص 92-93

¹¹ The Global Entrepreneurship Monitor is the world's foremost study of entrepreneurship.

¹² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري سنة 2003، ص 13

¹³ دباح نادية، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68

¹⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، الجريدة الرسمية، العدد 13، الصادر في 26 فيفري سنة 2003، ص 18

¹⁵ المؤسسات الصغيرة عمران عبد الحق منصور، والمتوسطة ودورها في التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الجزائر 3، 2009، ص 33

¹⁶ بن حراث حياة، سياسات التمويل الموجهة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- 2013/2012، ص 157

¹⁷ صالح الصالحي، أساليب وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي "الاشكالية وآفاق التنمية"، القاهرة-مصر- 18 و22/2004، ص 13

¹⁸ فراحي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر، اطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- 2011/2010، منشورة، ص 186

¹⁹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادر في تاريخ 25 جانفي سنة 2004، ص 8

²⁰ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص 49

²¹ جديدي موسى، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر- 2010/2009، ص 125

²² سهيلة مداني، بدائل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 121

²³ العايب ياسين، إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري-قسنطينة- 2011/2010، ص 233

²⁴ دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرجع سبق ذكره، ص 24

²⁵ زويطة محمد الصالح دور التسويق في زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 114

²⁶ بوالبردعة نحلة، الاطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة منتوري-قسنطينة- 2012/2011 ، ص 61

²⁷ منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاوالاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 05، 2014، ص 08

²⁸ منيرة سلامي، يوسف قريشي، المقاوالاتية النسوية في الجزائر واقع الإنشاء وتحديات مناخ الأعمال ، مرجع سبق ذكره، ص 09

²⁹ <http://www.ansej.org.dz> اطلع عليه في 2017/03/03

³⁰ <http://www.ansej.org.dz> اطلع عليه في 2017/03/03

³¹ عاشور الحبيب، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، فرغ غليزان، أنواع القروض الممنوحة، على مستوى الوكالة، 2017/02/08 (مقابلة شخصية).

³² BEN HABIB abderrazek et autre, les déterminants de l'intention entrepreneuriale féminine en Algérie, cas des diplômées de l'enseignement supérieur, les cahiers du CREAD N° 110, Le Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement , 2014, p 91.